مجلة البحوث والدراسات الافريقية المجلد ٧ العدد ٢ (٩٩-١١٤) أبريل ٢٠٢٤
ودول حوض النيل Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢ E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

تحليل اقتصادي لأثر القطاع المصرفي علي الاقتصاد الكويتي

سعد محمد تركي مشعان خشيم المطيري[١] داليا حامد الشويخ[٢] جمال حسن كامل[٣]

[١] قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة اسوان

٢ قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط

٢ قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الوادي الجديد

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

الملخص:

أوضحت أهم نتائج البحث تزايد قيم كل من شبه النقد، الكتلة النقدية، عرض النقد، ودائع القطاع الخاص بالبنوك المحلية، الميزانية المجمعة للبنوك المحلية، سعر صرف الدولار مقابل الدينار الكويتي تزايدا معنوي إحصائيا عند مستوى (٠,٠١) خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)، كما تبين تزايد قيم كل من المال الاحتياطي، حسابات الحكومة، تأمينات مقابل اعتمادات مستندية، رأس المال والاحتياطي خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠) بمقدار زيادة معنوي إحصائيا عتد مستوى (٠,٠١)، في حين تزايدت قيمة حسابات لمؤسسات وبنوك دولية بمقدار زيادة معنوي إحصائيا عند مستوى (٠,٠٥) خلال نفس الفترة، أما المطلوبات الأخرى تبين تناقصها بمقدار نقص لم تثبت معنويته إحصائيا، كما أوضحت نتائج تقدير أثر متغيرات القطاع المصرفي علي الناتج المحلي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)، أن النموذج اللوغاريتمي المزدوج المرحلي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠١)، ويشير معامل التحديد المعدل (ر–٢) إلى أن نحو ٧٠٪ من التغيرات في الناتج المحلي بدولة الكويت خلال نفس الفترة ترجع إلي المتغير (س٦) سعر صرف الدولار مقابل الدينار الكويتي (دينار)، (س٧) المال الاحتياطي، حيث وجدت علاقة عكسية معنوية إحصائيا، بين الناتج المحلي بدولة الكويت وسعر صرف الدولار مقابل الدينار الكويتي، وعلاقة طردية بين الناتج المحلي وقيمة المال الاحتياطي، وقدرت المرونة الجزئية للعامل المفسر بحوالي – ٢,١٩ ، ٠,٢٩ لكل من سعر الصرف والمال الاحتياطي، أي بزيادة المال الاحتياطي بدولة الكويت بمقدار ١٪ يزيد الناتج المحلي بدولة الكويت بمقدار ٠,٢٩٪، في حين نقص سعر صرف الدولار مقابل الدينار الكويتي بمقدار ١٪ يؤدي إلي تناقص الناتج المحلي بمقدار ٢,١٩٪. وفي ضوء تلك النتائج يوصي البحث بتطوير أكثر لأنظمة العمليات المصرفية بما يتناسب والأوضاع الجديدة التي تطرأ على الاقتصاد الكويتي ونشر الوعي والتثقيف المصرفي الإلكتروني للجمهور والتأكيد علي ضرورة توزيع التسهيلات المصرفية للقطاعات ذات الأهمية النسبية في الناتج المحلي الكويتي وذلك لتحقيق للتوازن في الاقتصاد الكويتي.

الكلمات المفتاحية: ، ،

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث قدمت المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، وتعد المصارف الكويتية شريان الاقتصاد الوطني والواجهة

الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم، ويعمل في المصارف الكويتية أكثر من ٥٠٪ من القوى العاملة في القطاع الخاص الكويتي، كذلك فإن القطاع المصرفي الكويتي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريبا للموارد البشرية والاكثر استخداما للتكنولوجيا، بالنسبة للشمول المالي تتمتع الكويت بأعلى معدل استخدام للخدمات المالية مقارنة بالدول الاخرى في المنطقة، حيث إن ٨٦,٨٪ من الأفراد، ٩٢,٧٪ من الذكور و٧٢,٨٪ من الإناث لديهم حساب مصرفي، ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الكويت نتيجة الجهود المستمرة من جانب بنك الكويت المركزي والمصارف، لتسهيل وتحسين وسائل الوصول الى الخدمات المالية الرسمية، لكل قطاعات وشرائح المجتمع عبر تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مبتكرة وتسهيل الحصول على الائتمان ونشر استخدام وسائل الدفع الحديثة، كما يتميز القطاع المصرفي في الكويت بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر ٥ مصارف كويتية أكثر من ٩٥٪ من مجموع موجودات وودائع القطاع، ولديها حوالي ٨٩٪ من القروض، كما بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف كويتية حوالي ٨٠٪ من مجمل موجودات القطاع و٧٩٪ من مجمل القروض.

ويمثل القطاع المصرفي عصب النظام المالي في الدولة، ويعد تحصين هذا القطاع بحيث يظل قادرا على تزويد الاقتصاد بمختلف الخدمات والمنتجات المالية بكفاءة عالية دون انقطاع وفي ظروف عمل ضاغطة من أبرز الأدوار المنوطة بالحكومة الكويتية.

مشكلة البحث:

يعتبر القطاع المصرفي أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي، متمثلا بعدد من البنوك المحلية وعدد آخر من البنوك غير الكويتية، جميعهم يخضعون لرقابة واشراف بنك الكويت المركزي، وتدير البنوك الكويتية أصولا تقدر بحوالي ٤٠ مليار دينار كويتي، كما تستحوذ الكويت على ٣٠٪ من العمليات المصرفية الإسلامية في العالم العربي.

وتكمن مشكلة الدراسة في تسجيل الاقتصاد الكويتي انكماشا حقيقيا بنسبة ٩,٩٪ خلال عام ٢٠٢٠ وانخفاض نسبته ١٠,٣٣٪ مقارنة بأخر معدل نمو اقتصادي، وعلى الرغم من أهمية التحولات التكنولوجية والرقمية وما اتاحته من فرص ومزايا اقتصادية وتنافسية في اقتصاديات الاعلام والسياسات المرتبطة به، الا أن هناك الكثير من التحديات التي فرضتها تلك التحولات على بيئة الاعلام بصفة عامة، اقتصادياته بصفة خاصة، بالإضافة إلي أن الثورة الرابعة للاتصال (الرقمية) بتقنياتها ومعلوماتها، وفرت المعلومات والأفكار والمعارف ما لم يتوفر في أي زمن مضى من التاريخ الإنساني.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة عامة دراسة أثر القطاع المصرفي علي الاقتصاد الكويتي، حيث أن وجود قطاع مصرفي متكامل يعمل على توفير التمويل اللازم يعتبر أساس للحكومات لأنه يساهم في الاستثمار ودفع عجمة النمو الاقتصادي، من هنا تهدف الدراسة إلى:

١- التعرف علي أهم متغيرات القطاع المصرفي والائتماني بدولة الكويت.

٢- التعرف علي المعالم الاتجاهية لأهم متغيرات المطلوبات النقدية والائتمانية بدولة الكويت.

منهج البحث:

استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي في تحليل القطاع المصرفي في الكويت وتحليل أسباب ومؤشرات تطور القطاع المصرفي، كما استخدمت الدراسة الأسلوب القياسي في استنتاج تأثير القطاع المصرفي على معادلات النمو الاقتصادي.

فرضيات البحث:

١- يتمتع القطاع المصرفي الكويتي بمرونة في مواجهة التباطؤ الذي يعاني منه الإنفاق الحكومي.

٢- تأثر حجم الائتمان المصرفي بعدة عوامل منها حجم الناتج المحلي، حجم الودائع، معدل النمو في عدد السكان، معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، وعدد فروع البنوك.

٣- يوجد أثر للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي الكويتي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي.

نتائج البحث:

أولا: أهم متغيرات القطاع المصرفي والائتماني بدولة الكويت:

١- شبه النقد:

تبين بيانات جدول (١) أن قيمة شبه النقد بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٩٣٥٩ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٢٨٢٢٨ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢١٦٤٦ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (١) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة شبه النقد بدولة الكويت تقدر بحوالي ١١٣٢,٣٧ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٥,٢٣٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن نحو ٩٠٪ من التغيرات الحادثة في قيمة شبه النقد تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

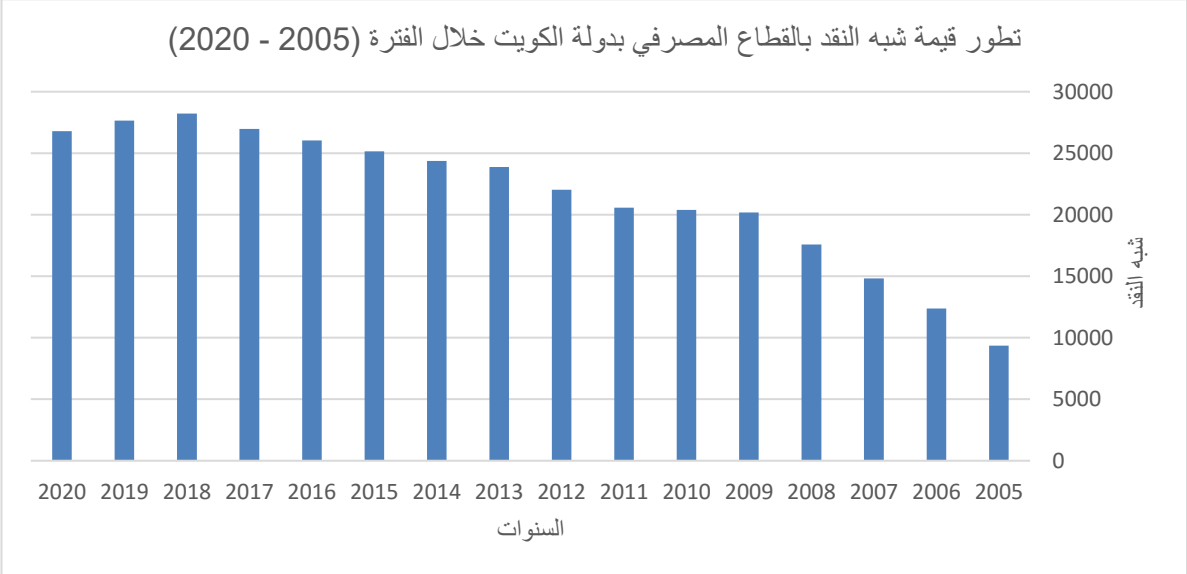

شكل (١): تطور قيمة شبه النقد بالقطاع المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

جدول (١): الإجماليات النقدية والمصرفية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

السنوات	شبه النقد	الكتلة النقدية (M1)	عرض النقد (M2)	ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية	التسهيلات الإئتمانية للمقيمين من البنوك المحلية	القروض الإستهلاكية	صافى الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية	الميزانية المجمعة للبنوك المحلية	سعر صرف الدولار مقابل الدينار(فلس)
٢٠٠٥	٩٣٥٩	٣٧٢٧	١٣٠٨٦	١٠٩٦٠	١١٨٢٧	٧٨٩	١٥٣٤	٢١٦١٢	٢٩٢
٢٠٠٦	١٢٣٧٠	٣٥٥٠	١٥٩٢١	١٣٠٢٠	١٤٩٣٤	٧٥٦	٢١٣٠	٢٦٩٩٠	٢٨٩
٢٠٠٧	١٤٨١٣	٤١٤٧	١٨٩٦٠	١٦٦٣٦	٢٠١٣٩	٦٣١	١٤١٠	٣٥٥٥٥	٢٧٤
٢٠٠٨	١٧٥٨٠	٤٣٧٠	٢١٩٥٠	١٩٣٤٣	٢٣٦٦٨	٦١٧	٣٠٩٧	٣٩٢٤٣	٢٧٦
٢٠٠٩	٢٠١٨٢	٤٧١٤	٢٤٨٩٦	٢١٣٦٧	٢٥١٠٥	٦٣٠	٤٤٣٥	٤٠٣٦٠	٢٨٧
٢٠١٠	٢٠٣٩٠	٥٢٤٨	٢٥٦٣٨	٢٤٨٣٥	٢٥١٢٠	٦٤٥	٤٨٨١	٤٠٥٧٧	٢٧٧
٢٠١١	٢٠٥٦٧	٦٤٤٢	٢٧٠٠٩	٢٦٠٣٥	٢٥٢٣٥	٦٧٢	٦٢٤٧	٤٢٥٩٦	٢٧٨
٢٠١٢	٢٢٠١٥	٧٨٧٣	٢٩٨٨٨	٢٧٩٦٦	٢٥٩٩٥	١٠٣٦	٥٦١٧	٤٥٣٢٩	٢٨٠
٢٠١٣	٢٣٨٨٢	٨٩٨٥	٣٢٨٦٧	٢٨٢٦٤	٢٨٩١١	١١٥٩	٧١٥٨	٤٣٩٦٣	٢٨٢
٢٠١٤	٢٤٣٦٨	٩٦٠٥	٣٣٩٧٣	٢٩٥٨٩	٣٠٧٥١	١١٩٩	٧٣٨٣	٥٢٨٨٧	٢٩٣
٢٠١٥	٢٥١٤٨	٩٢٤٤	٣٤٣٩٢	٢٩٣٠٥	٣٢٧٢٩	١١٧٤	١٢١٩١	٥٩٩٥٦	٣٠٣
٢٠١٦	٢٦٠٢٤	٩٧٥٥	٣٥٧٧٩	٣١٢١١	٣٤٧٠٧	١١٤٨	١٦٩٩٩	٦٠٤٤٤	٣٠٦
٢٠١٧	٢٦٩٨١	١٠١٦٧	٣٧١٤٨	٣٥٤٠١	٣٥٣٩٩	١٠٩٢	١٦٤٧٢	٦٣٤٦٨	٣٠٢
٢٠١٨	٢٨٢٢٨	١٠٣٧٩	٣٨٦٠٦	٣٦٨٥١	٣٦٨٥٥	١٠٦٣	١٨١٢١	٦٤٧١٢	٣٠٤
٢٠١٩	٢٧٦٤٠	١٠٤٨٩	٣٨١٢٩	٣٦٢٤٠	٣٨٤٢٨	١٤٤٥	١٩٢٤٢	٦٥٠٩٠	٣٠٣
٢٠٢٠	٢٦٧٨٤	١٢٧٩٧	٣٩٦٥١	٣٨٠٥٢	٣٧٦٤٢	١٢٥٤	١٨٣٦٣	٦٤٩٠١	٣٠٣
المتوسط	٢١٦٤٦	٧٥٩٣	٢٩٢٤٣	٢٦٥٦٧	٢٧٩٦٥	٩٥٧	٩٠٨٠	٤٧٩٨٠	٢٩١

المصدر: بنك الكويت المركزي، **التقرير السنوي**، أعداد متفرقة. (القيمة: مليون دينار كويتي)

جدول (٢): الاتجاه الزمني لتطور الإجماليات النقدية والمصرفية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	ر٢	ف	مقدار التغير	معدل التغير السنوي(%)
١	شبه النقد (مليون دينار)	ص^هـ= ١٢٠٢٠,٥٣ +١١٣٢,٣٧ س هـ (١١,٣٧)**	٠,٩٠	**١٢٩,٢١	١١٣٢,٣٧	٥,٢٣
٢	الكتلة النقدية (M1) (مليون دينار)	ص^هـ= ٢٤٣٢,٦٣ +٦٠٧,١٣ س هـ (١٦,٢٣)**	٠,٩٥	**٢٦٣,٤٧	٦٠٧,١٣	٨
٣	عرض النقد (M2) (مليون دينار)	ص^هـ= ١٤٤٤,٧٠ +١٧٤١,٠١ س هـ (١٧,٦٤)**	٠,٩٦	**٣١١,٣٠	١٧٤١,٠١	٥,٩٥
٤	ودائع القطاع الخاص (مليون دينار)	ص^هـ= ١١٨٥٠,٣٨ +١٧٣١,٣٩ س هـ (١٨,٥٨)**	٠,٩٦	**٣٤٥,٣٦	١٧٣١,٣٩	٦,٥٢
٥	التسهيلات الإئتمانية (مليون دينار)	ص^هـ= ١٤١٣٠ +١٦٢٧,٦٨ س هـ (١٥,٧٣)**	٠,٩٥	**٢٤٧,٢٧	١٦٢٧,٦٨	٥,٨٢
٦	القروض الإستهلاكية (مليون دينار)	ص^هـ= ٥٤٥,٢٠ +٤٨,٤٣ س هـ (٥,٨٨)**	٠,٧١	**٣٤,٥٢	٤٨,٤٣	٥,٠٦
٧	صافي الموجودات (مليون دينار)	ص^هـ= - ٢٢٧٦,٦٨ +١٣٣٦,٠٨ س هـ (١٢,٢٢)**	٠,٩١	**١٤٩,٢٢	١٣٣٦,٠٨	١٤,٧١
٨	الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (مليون دينار)	ص^هـ= ٢٣٦٠٠,٤٨ +٢٨٦٨,٢٠ س هـ (١٥,٨٣)**	٠,٩٥	**٢٥٠,٥١	٢٨٦٨,٢٠	٥,٩٨
٩	سعر صرف الدولار مقابل الدينار (دينار)	ص^هـ= ٢٧٥,٣٠ +١,٨٠ س هـ (٤,٠١)**	٠,٥٤	**١٦,٠٩	١,٨٠	٠,٦٢

حيث صه تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة هـ ، سه تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠، ر٢ تشير إلي معامل التحديد.

المصدر: حسبت من: بيانات الجدول (١).

٢- قيمة الكتلة النقدية (M_1):

تبين بيانات جدول (١) أن قيمة الكتلة النقدية (M_1) بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٣٥٥٠ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٦، وحد أقصى بلغ حوالي ١٢٧٩٧ مليون دينار كويتي عام ٢٠٢٠، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٧٥٩٣ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٢) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة الكتلة النقدية (M_1) بدولة الكويت تقدر بحوالي ٦٠٧,١٣ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٨٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن نحو ٩٥٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الكتلة النقدية (M_1) تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

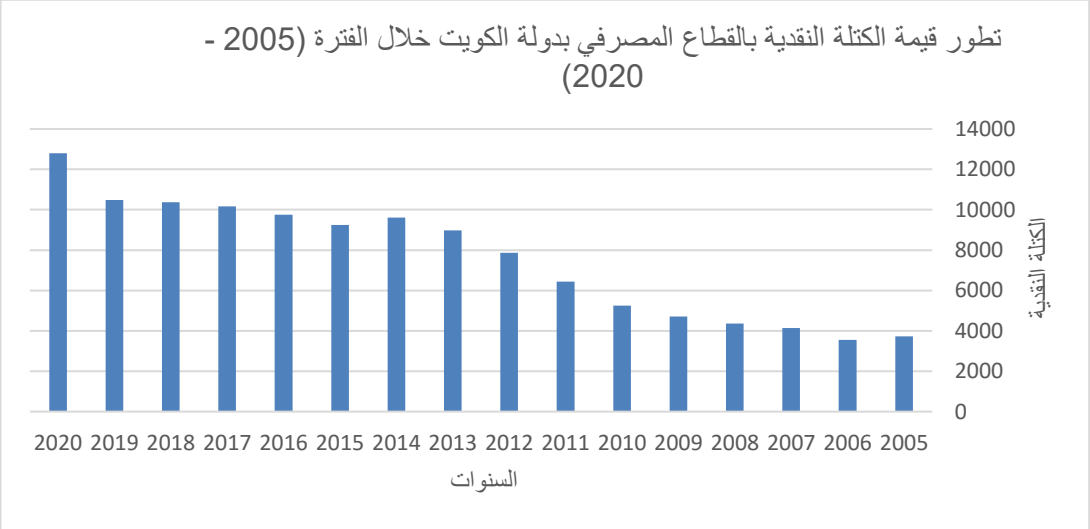

شكل (٢): تطور قيمة الكتلة النقدية بالقطاع المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٣- عرض النقد (M_2):

تبين بيانات جدول (١) أن قيمة عرض النقد (M_2) بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٣٠٨٦ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٩٦٥١ مليون دينار كويتي عام ٢٠٢٠، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٩٢٤٣ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٣) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة عرض النقد (M_2) بدولة الكويت تقدر بحوالي ١٧٤١,٠١ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٥,٩٥٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن نحو ٩٦٪ من التغيرات الحادثة في قيمة عرض النقد (M_2) تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

٤- ودائع القطاع الخاص لدي البنوك المحلية:

تبين بيانات جدول (١) أن ودائع القطاع الخاص لدي البنوك المحلية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٠٩٦٠ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٨٠٥٢ مليون دينار كويتي عام ٢٠٢٠، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٦٥٦٧ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٤) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة ودائع القطاع الخاص لدي البنوك المحلية بدولة الكويت تقدر بحوالي ١٧٣١,٣٩ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٦,٥٢٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن نحو ٦,٥٢٪ من التغيرات الحادثة في ودائع القطاع الخاص لدي البنوك المحلية تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

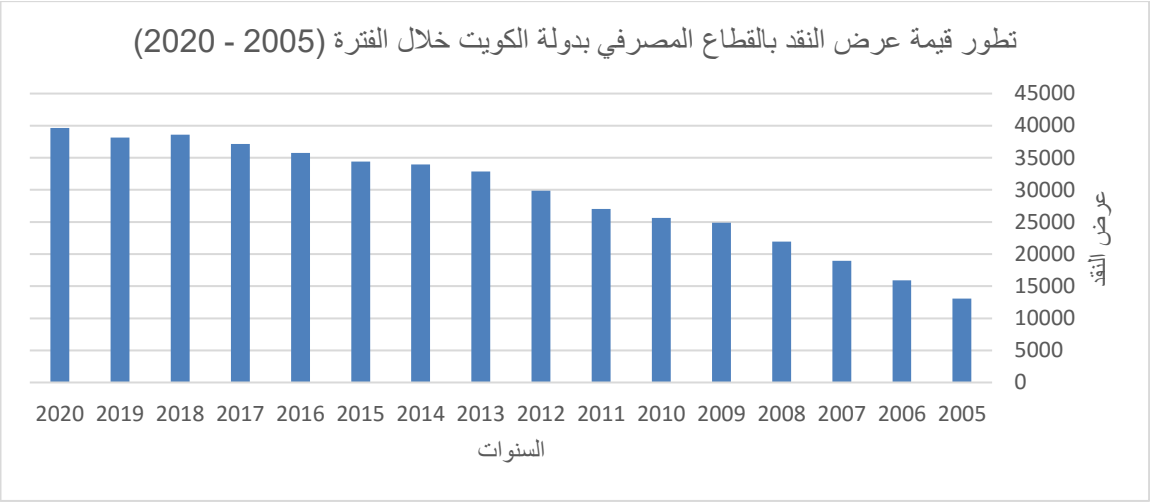

شكل (٣): تطور قيمة عرض النقد بالقطاع المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

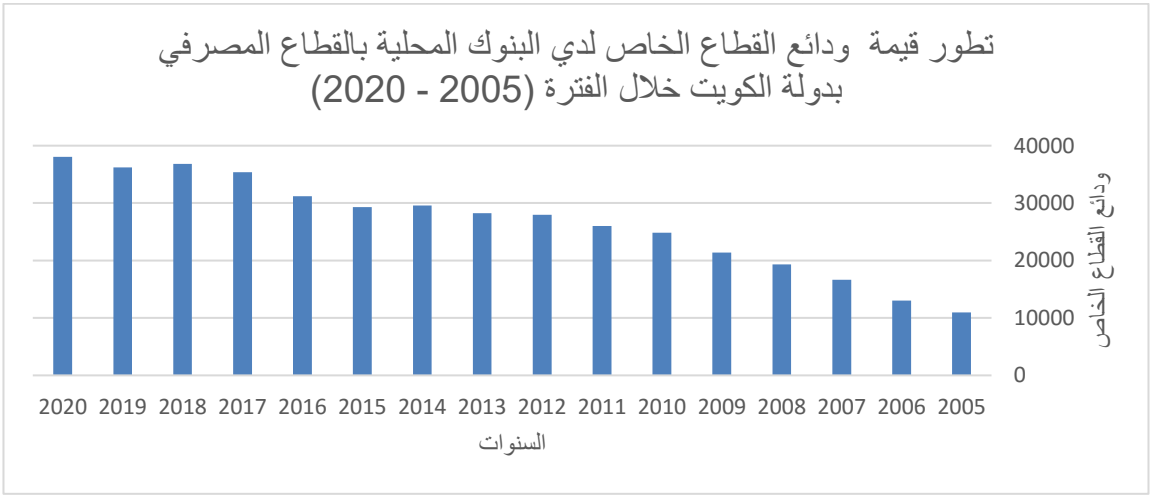

شكل (٤): تطور قيمة ودائع القطاع الخاص لدي البنوك المحلية بالقطاع المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٥- التسهيلات الائتمانية للمقيمين من البنوك المحلية:

تبين بيانات جدول (١) أن التسهيلات الائتمانية للمقيمين من البنوك المحلية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١١٨٢٧ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٣٨٤٢٨ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٩، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٧٩٦٥ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٥) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة التسهيلات الائتمانية للمقيمين من البنوك المحلية بدولة الكويت تقدر بحوالي ١٦٢٧,٦٨ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٥,٨٢٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن نحو ٩٥٪ من التغيرات الحادثة في التسهيلات الائتمانية للمقيمين من البنوك المحلية تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

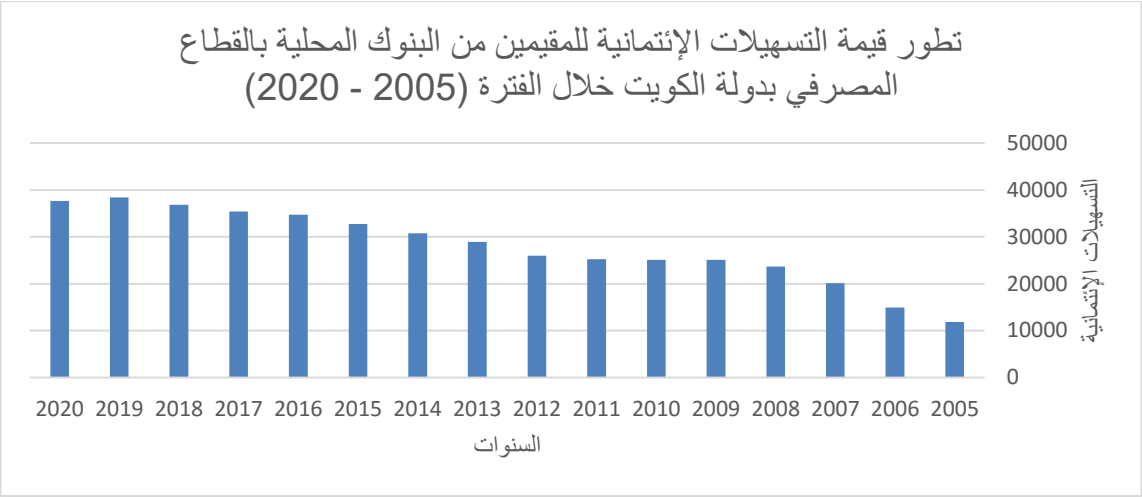

شكل (٥): تطور قيمة التسهيلات الائتمانية للمقيمين من البنوك المحلية بالقطاع المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٦- القروض الاستهلاكية:

تبين بيانات جدول (١) أن القروض الاستهلاكية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٦١٧ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٨، وحد أقصى بلغ حوالي ١٤٤٥ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٩، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٩٥٧ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٦) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة القروض الاستهلاكية بدولة الكويت تقدر بحوالي ٤٨,٤٣ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٥,٠٦٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن نحو ٧١٪ من التغيرات الحادثة في القروض الاستهلاكية تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

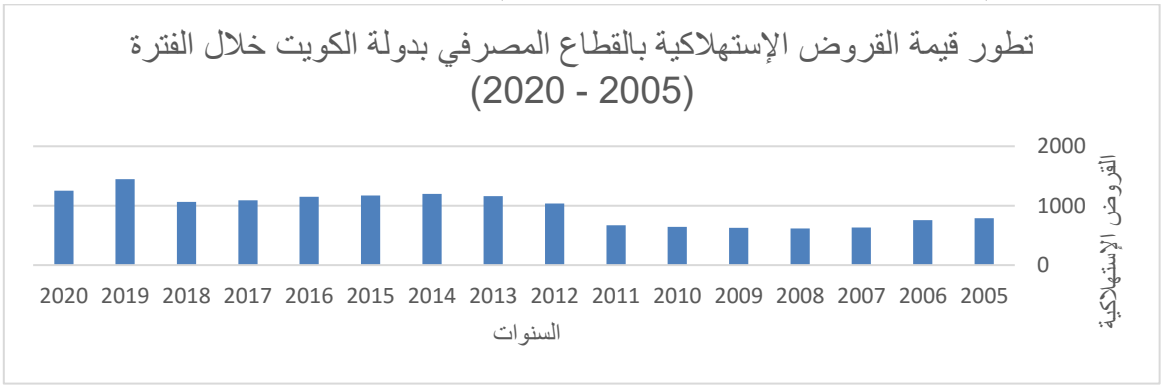

شكل (٦): تطور قيمة القروض الاستهلاكية بالقطاع المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٧- صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية:

تبين بيانات جدول (١) أن صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ١٤١٠ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٧، وحد أقصى بلغ حوالي ١٩٢٤٢ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٩، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٩٠٨٠ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٧) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية بدولة الكويت تقدر بحوالي ١٣٣٦,٠٨ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو

١٤,٧١٪، ويشـير معامل التحديد (ر٢) إلى أن نحو ٩١٪ من التغيرات الحادثة في صـافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

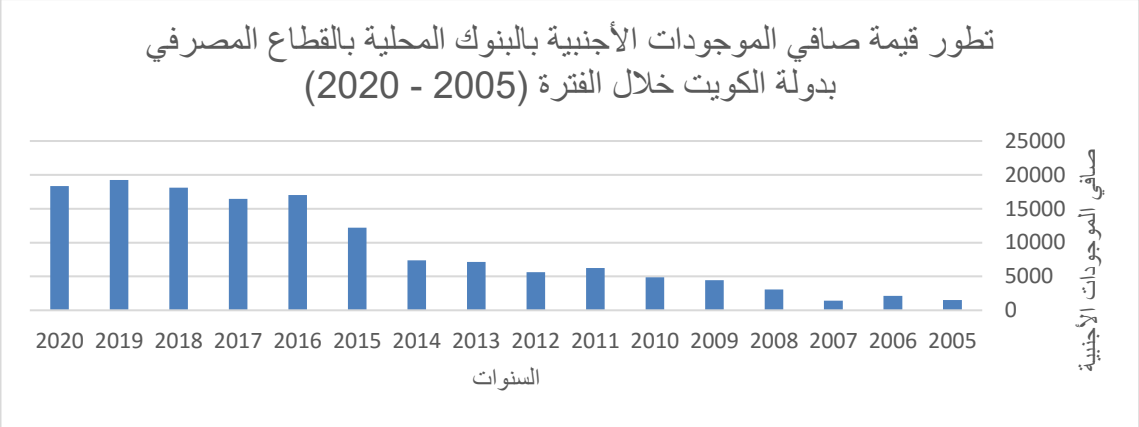

شكل (٧): تطور قيمة صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية بالقطاع المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٨- الميزانية المجمعة للبنوك المحلية:

تبين بيانات جدول (١) أن الميزانية المجمعة للبنوك المحلية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢١٦١٢ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصـــى بلغ حوالي ٦٥٠٩٠ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٩، بمتوسـط سـنوي بلغ حوالي ٤٧٩٨٠ مليون دينار كويتي. وتوضـح المعادلة (٨) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصـائيا عند مسـتوى معنوية (٠,٠١) في قيمة الميزانية المجمعة للبنوك المحلية بدولة الكويت تقدر بحوالي ٢٨٦٨,٢٠ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سـنوية بلغ نحو ٥,٩٨٪، ويشـير معامل التحديد (ر٢) إلى أن نحو ٩٥٪ من التغيرات الحادثة في الميزانية المجمعة للبنوك المحلية تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

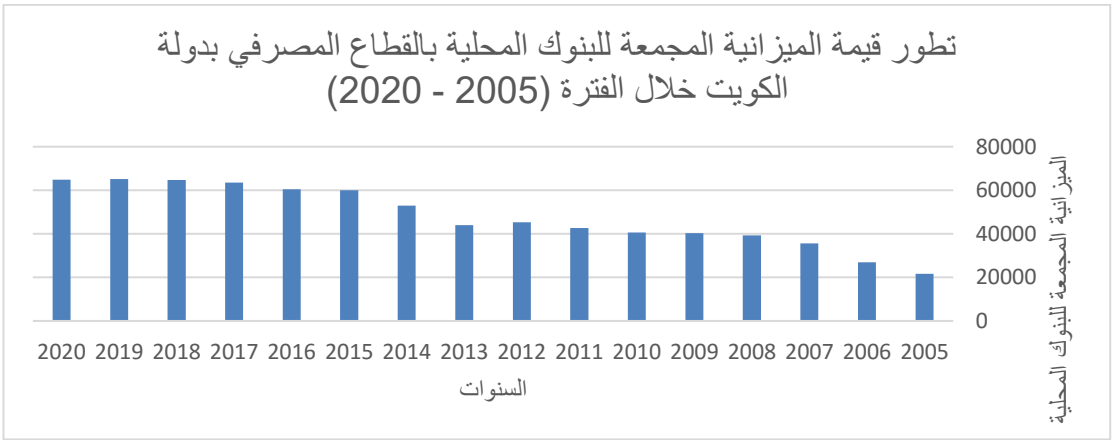

شكل (٨): تطور قيمة الميزانية المجمعة للبنوك المحلية بالقطاع المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٩- سعر صرف الدولار مقابل الدينار:

تبين بيانات جدول (١) أن سـعر صـرف الدولار مقابل الدينار بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٧٤ دينار كويتي عام ٢٠٠٧، وحد أقصـــى بلغ حوالي ٣٠٦ دينار كويتي

عام ٢٠١٦، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٢٩١ دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٩) بجدول (٢) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في سعر صرف الدولار مقابل الدينار بدولة الكويت تقدر بحوالي ١,٨٠ دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٠,٦٢٪، ويشير معامل التحديد (ر^{٢}) إلى أن نحو ٥٤٪ من التغيرات الحادثة في سعر صرف الدولار مقابل الدينار تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

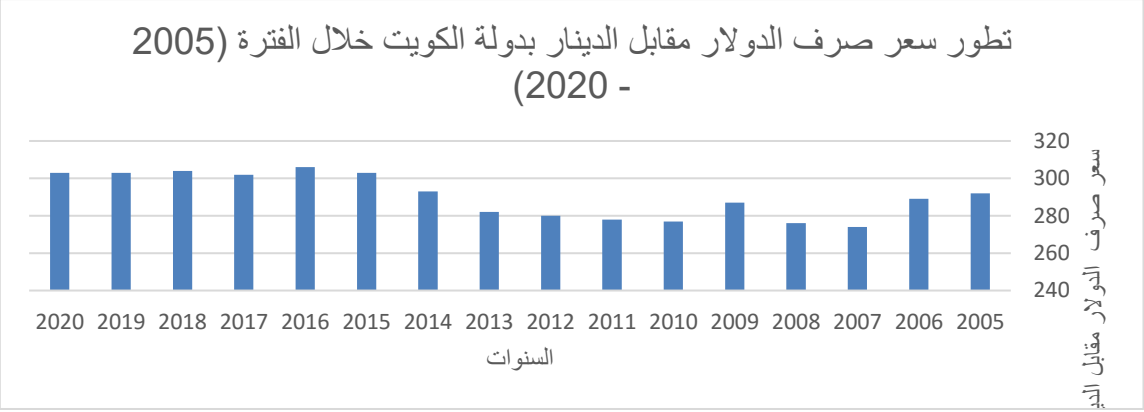

شكل (٩): تطور قيمة سعر صرف الدولار مقابل الدينار بالقطاع المصرفي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

ثانيا: تطور أهم متغيرات المطلوبات النقدية والائتمانية بدولة الكويت:

١- المال الاحتياطي:

تبين بيانات جدول (٣) أن قيمة المال الاحتياطي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٩٤٢ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٧٥٩٨ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٥١١٥ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (١) بجدول (٤) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة المال الاحتياطي بدولة الكويت تقدر بحوالي ٤٠٨,٨٧ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٨٪، ويشير معامل التحديد (ر^{٢}) إلى أن نحو ٨٠٪ من التغيرات الحادثة في قيمة المال الاحتياطي تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

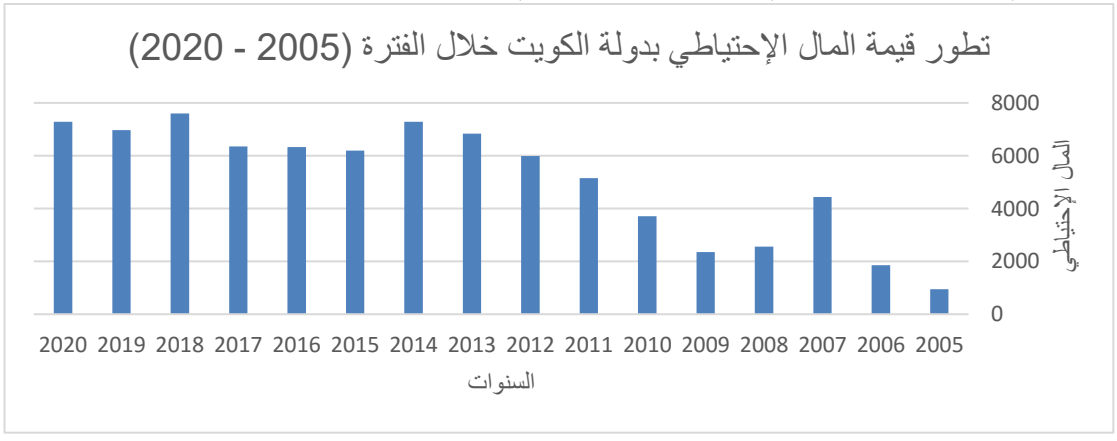

شكل (١٠): تطور قيمة المال الاحتياطي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

جدول (٣): بعض مؤشرات المطلوبات النقدية والائتمانية لدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠٢٠)

السنوات	المال الاحتياطي (الأساس النقدي)	حسابات الحكومة	تأمينات مقابل اعتمادات مستندية	رأس المال والاحتياطي	حسابات لمؤسسات وبنوك دولية	المطلوبات الأخرى
٢٠٠٥	٩٤٢	٧٠١	٢١	٢٠٤	٣٩	٣١٦
٢٠٠٦	١٨٥٦	٤٩٠	٢٤	٢١٨	١٤١	٢٨٠
٢٠٠٧	٤٤٣٣	٦٩٨	٣٦	٢٥٣	١٤٢	٤٩١
٢٠٠٨	٢٥٦٤	٨٦١	٥٨	٣٠٠	١٥٠	٤٣٥
٢٠٠٩	٢٣٥٥	٨٤٥	٧٣	٣٠٠	١٠٤	١٣٥٠
٢٠١٠	٣٧١٤	٤٤٧	١٥٤	٣٠٠	٧٠	٣٦١
٢٠١١	٥١٤٦	٤٧٢	١٨٦	٣٠٠	٣٠	٤٥٠
٢٠١٢	٥٩٨٩	٥٥٤	١٥١	٣٠٠	١٧	٥٩٢
٢٠١٣	٦٨٣٢	٦٣٥	١١٥	٣٠٠	٥	٧٣٥
٢٠١٤	٧٢٨٠	٦١٦	٨٠	٣٠٠	٨	٣٧٨
٢٠١٥	٦١٩٣	٨٥٤	١٤١	٣٣٠	٢٥	٣٣٥
٢٠١٦	٦٣٣٢	٩٧٨	٢٢٩	٣٧٥	١٩٧	٩٥٣
٢٠١٧	٦٣٤٨	١٧٥٥	٤٦٣	٤٤٠	١٧٨	٣٨٢
٢٠١٨	٧٥٩٨	١٥٨٤	٤٨١	٥٥٣	١٦٦	٤٠٦
٢٠١٩	٦٩٧٣	١٦٥٨	٤٧٢	٤٩٧	١٧٢	٣٩٤
٢٠٢٠	٧٢٨٦	١٧٧٥	٤٧٧	٥٢٥	١٦٩	٤٠٠
المتوسط	٥١١٥	٩٣٣	١٩٨	٣٤٣	١٠١	٥١٦

المصدر: بنك الكويت المركزي، التقرير السنوي، أعداد متفرقة. (مليون دينار كويتي)

٢- حسابات الحكومة:

تبين بيانات جدول (٣) أن قيمة حسابات الحكومة بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٤٤٧ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ حوالي ١٧٧٥ مليون دينار كويتي عام ٢٠٢٠، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٩٣٣ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٢) بجدول (٤) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة حسابات الحكومة بدولة الكويت تقدر بحوالي ٧٧,٣٠ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٨,٢٩٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن نحو ٥٩٪ من التغيرات الحادثة في حسابات الحكومة تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

جدول (٤): الاتجاه الزمني لتطور الإجماليات النقدية والمصرفية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	ر٢	ف	مقدار التغير	معدل التغير السنوي(%)
١	المال الاحتياطي (مليون دينار)	ص^ه= ١٦٣٩,٦٨ +٤٠٨,٨٧ س‌ه (٧,٣٧)**	٠,٨٠	٥٤,٣٤**	٤٠٨,٨٧	٨
٢	حسابات الحكومة (مليون دينار)	ص^ه= ٢٧٥,٦٣ +٧٧,٣٠ س‌ه (٤,٤٩)**	٠,٥٩	٢٠,١٧**	٧٧,٣٠	٨,٢٩
٣	تأمينات مقابل اعتمادات مستندية (مليون دينار)	ص^ه= - ٧٥,٩٠ +٣٢,١٧ س‌ه (٦,٨٩)**	٠,٧٧	٤٧,٥١**	٣٢,١٧	١٦,٢٥
٤	رأس المال والاحتياطي (مليون دينار)	ص^ه= ١٧٢,٤٨ +٢٠,١١ س‌ه (٨,٠١)**	٠,٨٢	٦٤,٢٢**	٢٠,١١	٥,٨٧
٥	حسابات لمؤسسات وبنوك دولية (مليون دينار)	ص^ه= ١٥٨,٦٣ -٢٧,٩٥ س‌ه + ١,٩٢ س٢ه (-٢,٠٢) (٢,٤٣)*	٠,٣٨	٤,٠١*	٣٣,٤٩	٣٣,١٦
٦	المطلوبات الأخرى (مليون دينار)	ص^ه= ٥٣٦,٧٨ -٢,٤٣ س‌ه (-٠,١٥)	٠,٠٠٢	٠,٠٢	-	-

حيث صه تشير إلي القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة ه ، سه تشير إلي ترتيب عنصر الزمن حيث ه = ١ ، ٢ ، ٣ ، ... ، ٢٠، ر٢ تشير إلي معامل التحديد.

المصدر: حسبت من: بيانات الجدول (٣).

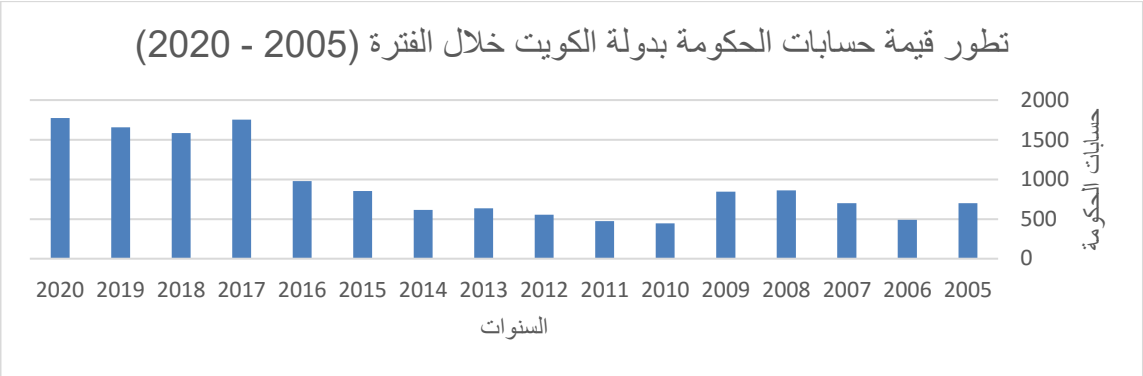

شكل (١١): تطور قيمة حسابات الحكومة بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٣- تأمينات مقابل اعتمادات مستندية:

تبين بيانات جدول (٣) أن قيمة تأمينات مقابل اعتمادات مستندية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢١ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٤٨١ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٩٨ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٣) بجدول (٤) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة تأمينات مقابل اعتمادات مستندية بدولة الكويت تقدر بحوالي ٣٢,١٧ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ١٦,٢٥٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن نحو ٧٧٪ من التغيرات الحادثة في قيمة تأمينات مقابل اعتمادات مستندية تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

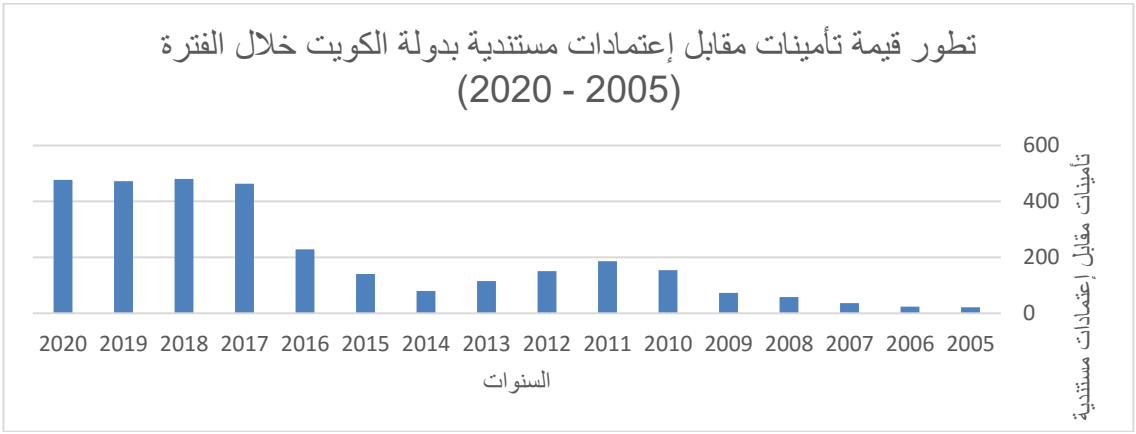

شكل (١٢): تطور قيمة تأمينات مقابل اعتمادات مستندية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٤- رأس المال والاحتياطي:

تبين بيانات جدول (٣) أن قيمة رأس المال والاحتياطي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٠٤ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٥، وحد أقصى بلغ حوالي ٥٥٣ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٨، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣٤٣ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٤) بجدول (٤) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) في قيمة رأس المال والاحتياطي بدولة الكويت تقدر بحوالي ٢٠,١١ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٥,٨٧٪، ويشير معامل التحديد ($ر^2$) إلى أن نحو ٨٢٪ من التغيرات الحادثة في قيمة رأس المال والاحتياطي تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

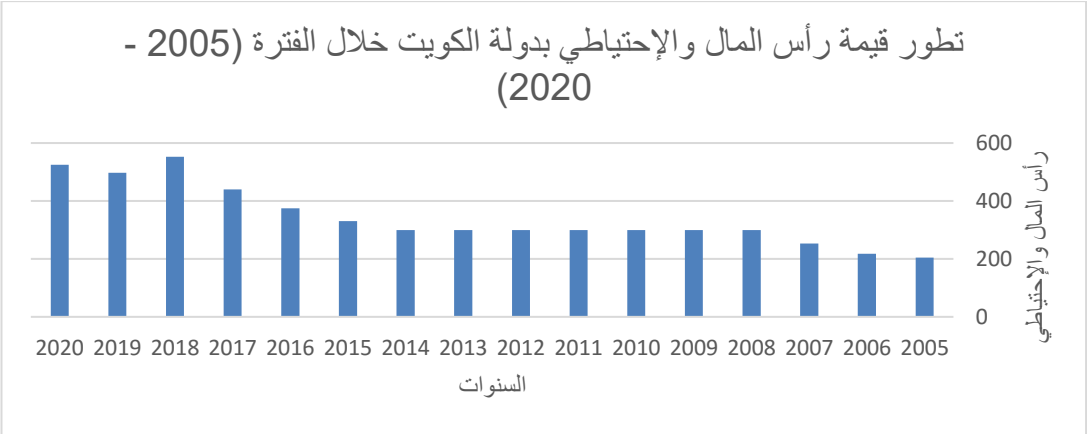

شكل (١٣): تطور قيمة رأس المال والاحتياطي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٥- حسابات لمؤسسات وبنوك دولية:

تبين بيانات جدول (٣) أن قيمة حسابات لمؤسسات وبنوك دولية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٥ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٣، وحد أقصى بلغ حوالي ١٩٧ مليون دينار كويتي عام ٢٠١٣، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٠١ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٥) بجدول (٤) وجود زيادة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في قيمة حسابات لمؤسسات وبنوك دولية بدولة الكويت تقدر بحوالي ٣٣,٤٩ مليون دينار كويتي، بمعدل زيادة سنوية بلغ نحو ٣٣,١٦٪، ويشير معامل التحديد ($ر^{٢}$) إلى أن نحو ٣٨٪ من التغيرات الحادثة في قيمة حسابات لمؤسسات وبنوك دولية تعزى إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

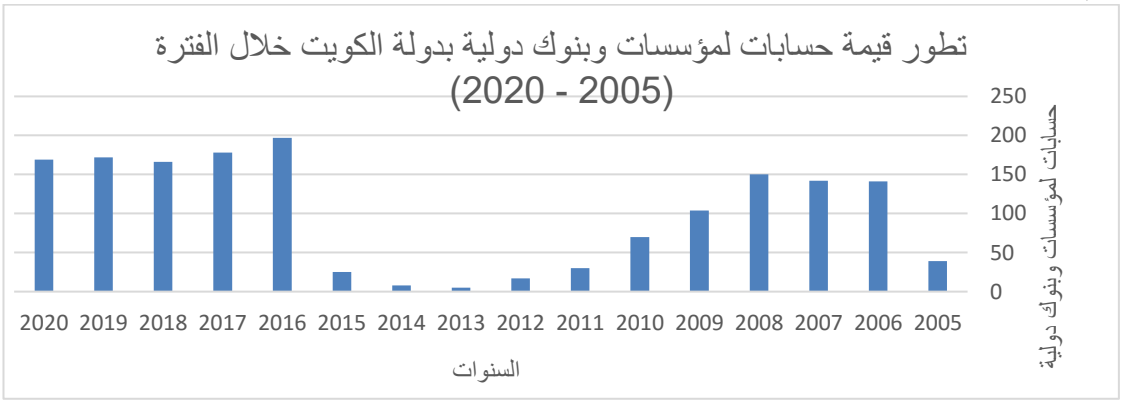

شكل (١٤): تطور قيمة حسابات لمؤسسات وبنوك دولية بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

٦- المطلوبات الأخرى:

تبين بيانات جدول (٣) أن قيمة المطلوبات الأخرى بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) قد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٨٠ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٦، وحد أقصى بلغ حوالي ١٣٥٠ مليون دينار كويتي عام ٢٠٠٩، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٥١٦ مليون دينار كويتي. وتوضح المعادلة (٦) بجدول (٤) وجود نقص لم تثبت معنويته إحصائيا.

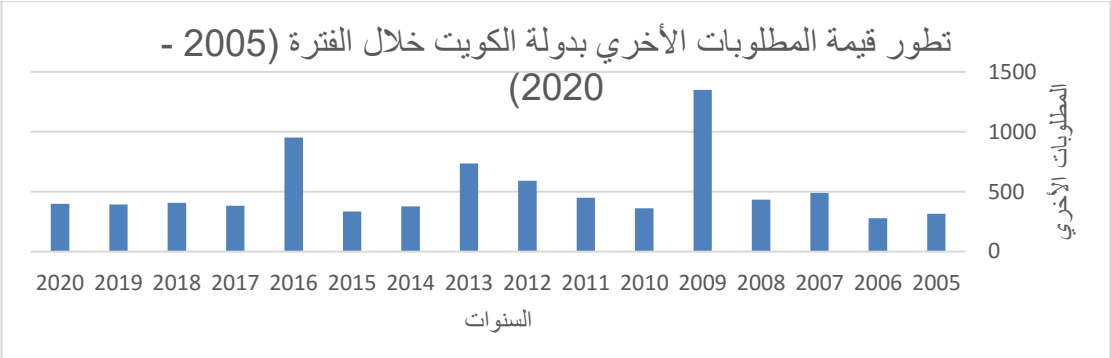

شكل (١٥): تطور قيمة المطلوبات الأخرى بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

ثالثا: التقدير القياسي لأثر متغيرات القطاع المصرفي والائتماني على الناتج المحلي بدولة الكويت:

لتقدير أهم العوامل المؤثرة علي الناتج المحلي الخاصة بالقطاع المصرفي والائتماني خلال الفترة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)، تم اختيار أهم المتغيرات المستقلة تأثيرا علي الناتج المحلي بدولة الكويت والمبينة بجدول (٥)، في حين تم اختيار أوفق النماذج الإحصائية لذلك، والتي تبين منها أن النموذج اللوغاريتمي المزدوج المتعدد والمرحلي أكثرها توافقا.

جدول (٥): التقدير الإحصائي لأثر متغيرات القطاع المصرفي علي الناتج المحلي بدولة الكويت بصورتها اللوغاريتمية المزدوج المتعدد والمرحلي خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠).

النموذج	المعادلة	$ر^{-2}$	ف
المتعدد	لو ص^ = ١١.٥٢ – ٠.٠٣ لو س١ + ٠.٤٥ لو س٢ – ٠.٩٥ لو س٣ + ٠.١٩ (٠.٣٤) (٠.٠٤-) (٠.٦٦-) لو س٤+ ٠.٠٦ لو س٥ – ٤.٣٣ لو س٦ + ٠.١٩ لو س٧ – ٠.٠٢ لو س٨ + ٠.٦١ لو س٩ (٠.٦١) (٠.٠٧) (١.٢٢-) (٠.٦٧) (٠.٠٧-) (٠.٨٣)	٠.٦٢	٣.٣٩
المرحلي	لو ص^ = ٥.٨٩ – ٢.١٩ لو س٦ + ٠,٢٩ لو س٧ (٢.٩٦-)** (٥.٩٨)**	٠.٧٠	**١٨.٣٨
ص هـ : الناتج المحلي (مليون دينار)، س١ : الكتلة النقدية (مليون دينار)، س٢ : عرض النقود (مليون دينار)، س٣ : ودائع القطاع الخاص بالبنوك المحلية (مليون دينار)، س٤ : صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية (مليون دينار)، س٥ : الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (مليون دينار)، س٦ : سعر صرف الدولار مقابل الدينار (دينار)، س٧ : المال الاحتياطي (مليون دينار)، س٨ : حسابات الحكومة (مليون دينار)، س٩.: رأس المال والاحتياطي (مليون دينار)، س١٠: حسابات المؤسسات والبنوك الدولية (مليون دينار)			

(**) معنوي عند (٠.٠١)، (*) معنوي عند (٠.٠٥)، وتشير القيم بين الأقواس إلى قيمة (ت) المحسوبة.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول (١، ٣)

١. الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث.
٢. البنك المركزي الكويتي.
٣. الموقع الرسمي لبنك الكويت الوطني، يونيو ٢٠٢٠.

تقدير أثر متغيرات القطاع المصرفي علي الناتج المحلي بدولة الكويت:

تشـير بيانات الجدول (٥) أن النموذج اللوغاريتمي المزدوج المتعدد غير معنوي إحصـائيا، ويشـير معامل التحديد المعدل (ر-٢) إلى أن نحو ٦٢٪ من التغيرات في الناتج المحلي بدولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) ترجع إلى العوامل المذكورة بالمعادلة، ولم تتأكد المعنوية الإحصائية لأي من المتغيرات.

وتوضح بيانات نفس الجدول أن النموذج اللوغاريتمي المزدوج المرحلي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠١)، ويشـير معامل التحديد المعدل (ر-٢) إلى أن نحو ٧٠٪ من التغيرات في الناتج المحلي بدولة الكويت خلال نفس الفترة ترجع إلي المتغير (س٦) سـعر صـرف الدولار مقابل الدينار الكويتي (دينار)، (س٧) المال الاحتياطي، حيث وجدت علاقة عكسية معنوية إحصائيا، بين الناتج المحلي بدولة الكويت وسعر صرف الدولار مقابل الدينار الكويتي، وعلاقة طردية بين الناتج المحلي وقيمة المال الاحتياطي، وقدرت المرونة الجزئية للعامل المفسـر بحوالي – ٢,١٩ ، ٠,٢٩ لكل من سـعر الصـرف والمال الاحتياطي، أي بزيادة المال الاحتياطي بدولة الكويت بمقدار ١٪ يزيد الناتج المحلي بدولة الكويت بمقدار ٠,٢٩٪، في حين نقص سـعر صـرف الدولار مقابل الدينار الكويتي بمقدار ١٪ يؤدي إلي تناقص الناتج المحلي بمقدار ٢,١٩٪.

Abstract:

The most important results of the research showed that the values of quasi-money, money supply, money supply, private sector deposits in local banks, the consolidated budget of local banks, and the exchange rate of the dollar against the Kuwaiti dinar increased statistically significantly at the level of (0.01) during the period (2005 - 2020). It was also shown that the values of reserve funds, government accounts, insurance against documentary credits, capital and reserves increased during the period (2005 - 2020) by a statistically significant increase at the level of (0.01), while the value of accounts of international institutions and banks increased by an amount A statistically significant increase at the level of (0.05) during the same period, while other liabilities were shown to decrease by a decrease that was not proven statistically significant. The results of estimating the impact of banking sector variables on the gross domestic product in the State of Kuwait during the period (2005 - 2020) also showed that the stepwise double logarithmic model is statistically significant at a significance level (0.01), and the adjusted coefficient of determination (R-2) indicates that about 70% of Changes in the gross domestic product in the State of Kuwait during the same period are due to the variable (Q6) the exchange rate of the dollar against the Kuwaiti dinar (KD), and (Q7) the reserve money, where a statistically significant inverse relationship was found between the gross domestic product in the State of Kuwait and the exchange rate of the dollar against the Kuwaiti dinar, There is a direct relationship between domestic product and the value of reserve money. The partial elasticity of the explanatory factor was estimated at approximately - 2.19 and 0.29 for both the exchange rate and the reserve money, meaning that by increasing the reserve money in the State of Kuwait by 1%, the gross domestic product in the State of Kuwait would increase by 0.29%, while the exchange rate of the dollar against the Kuwaiti dinar decreased. By 1%, it leads to a decrease in the gross domestic product by 2.19%. In light of these results, the research recommends further development of banking operations systems in line with the new conditions emerging in the Kuwaiti economy, spreading awareness and e-banking education to the public, and emphasizing the necessity of distributing banking facilities to sectors of relative importance to the Kuwaiti domestic product to achieve balance in the Kuwaiti economy.

Keywords: Economic, Analysis, Banking, Kuwaiti Economy